



مؤشر أمن المواد النووية

الصادر عن مبادرة التهديد النووي

وضع إطار عمل للتأمين والمساءلة والعمل

الإصدار الثاني





مؤشر أمن المواد النووية الصادر عن مبادرة التهديد النووي

وضع إطار عمل للتأمين والمساءلة والعمل

الإصدار الثاني

يناير 2014



تم تطوير المؤشر مع



مؤشر أمن المواد النووية لعام 2014 الصادر عن مبادرة التهديد النووي

- التقرير المطبوع. والذي يحتوي على ملاحظات مبادرة التهديد النووي وتوصياتها. ومناقشة كاملة لمنهجية وحدة الإكونوميست الاستخباراتية، ومجموعة من البيانات المختارة، وملفات تعريف بالدول
 - الموقع الإلكتروني www.ntiindex.org. والذي يعرض نتائج عالية المستوى بتنسيق سهل الوصول إليه، ويتضمن جميع التقارير الموجزة الخاصة بالدول
 - نسخة قابلة للتحميل من مؤشر NTI لعام 2014. والمتوفرة عبر الموقع الإلكتروني وتعرض نتائج وبيانات تفصيلية وتقدم سمات تفاعلية موسعة بتنسيق ملف Excel
- يتولى قيادة هذه المبادرة بيح سناتولاند. نائب رئيس مبادرة التهديد النووي، وسامانثا بيتس كيفر. كبير المسؤولين عن البرنامج. برنامج أمن المواد النووية.

يعد مؤشر أمن المواد النووية لعام 2014 الصادر عن مبادرة التهديد النووي (NTI) هو الإصدار الثاني من تقييم يعد الأول من نوعه لأوضاع أمن المواد النووية في مختلف أنحاء العالم. فبال تعاون مع وحدة استخبارات الإيكونوميست (EIU)، تم إعداد مؤشر NTI بهدف (أ) تقييم أمن المواد النووية الصالحة لصنع الأسلحة في مختلف بقاع العالم، (ب) تشجيع الحكومات على اتخاذ ما يلزم من إجراءات وتوفير الضمانات الكافية بشأن أمن المواد الأكثر فتكاً في العالم. وقد أثار المؤشر مناقشات على مستوى دولي حول أهم الأولويات المطلوبة لتعزيز الأمن.

هذا ويستند مؤشر مبادرة التهديد النووي على الخبرة النووية التي تحظى بها المبادرة وخبرة وحدة استخبارات الإيكونوميست في وضع المؤشرات ونطاق وصول الشبكة العالمية الخاصة بها والمكونة من المئات من المحللين والمساهمين. قامت NTI - بالتعاون مع لجنة دولية من خبراء الأمن النووي وعدد من المستشارين الفنيين - بوضع إطار عمل وقائمة بأهم الأولويات التي تحدد أوضاع أمن المواد النووية الفعّالة. وقد كانت وحدة استخبارات الإيكونوميست منوطة بمسؤولية وضع النموذج التحليلي وجمع البيانات ذات الصلة.

يقوم مؤشر مبادرة التهديد النووي بتقييم مساهمة 25 دولة بكيلو جرام واحد أو أكثر من المواد النووية الصالحة للاستخدام في تصنيع الأسلحة نحو تحسين أوضاع أمن المواد النووية العالمية. فهو يقوم بتقييم الدول في خمس فئات: (أ) الكميات والمواقع، (ب) تدابير الأمن والمراقبة، (ج) المعايير العالمية، (د) الالتزامات والقدرات المحلية، (هـ) بيئة المخاطرة. يتم تقييم الدول التي تساهم بأقل من كيلوجرام واحد من المواد النووية الصالحة للاستخدام في تصنيع الأسلحة أو تلك التي لا تتوفر لها هذه المواد على الإطلاق (وعددتها 151 دولة) من كيلو جرام واحد من المواد النووية الصالحة لصنع الأسلحة أو لا تتوفر لديها على الإطلاق. ضمن فئات التقييم الثلاثة الأخيرة هذه، يتم عرض مؤشر NTI بثلاثة سبل:



مقدمة

بقلم سام نان، رئيس مجلس الإدارة الشريك بمبادرة التهديد النووي

بوسع قادة العام العازمين على حضور القمة الثالثة للأمن النووي والتي من المقرر عقدها في مارس 2014 في هولندا إلقاء الضوء على ما أحرزوه من تقدم ملموس على صعيد تحقيق هدف الحد من المواد اللازمة لإعداد قنبلة نووية وتأمينها. فقد قامت سبعة دول إضافية بالتخلص من جميع أو معظم تلك المواد الخطيرة من أراضيها الإقليمية منذ مطلع عام 2012، بينما اتخذت دولاً أخرى عديدة خطوات جديدة هامة للحد من الكميات التي بحوزتها من تلك المواد وتأمينها على نحو أفضل.

يتم تقييم التقدم الذي تم إحرازه في سبيل تأمين المواد النووية الصالحة للاستخدام في تصنيع الأسلحة في الإصدار الثاني من مؤشر أمن المواد النووية الصادر عن مبادرة التهديد النووي.

ومع ذلك، تواجه تلك الأخبار الجيدة العديد من التحديات. فقد قامت قمتنا الأمن النووي السابقتين بتسليط الضوء على قضية أمن المواد النووية. بيد أن الخطوات التي اتخذتها الحكومات لا تعد كافية بالمرة لمواجهة التهديد القائم والذي تغير بصورة جذرية منذ فترة الحرب الباردة.

وفي الوقت الراهن، فإن ما يقرب من 2000 طن متري من المواد النووية الصالحة للاستخدام في تصنيع الأسلحة مازالت منتشرة عبر مئات المواقع حول العالم - والتي يفتقر بعضها إلى التأمين المحكم. ونحن ندرك أنه في سبيل الحصول على المواد اللازمة لإعداد قنبلة، لن يتوجه الإرهابيون بالضرورة إلى حيث تتواجد أغلب المواد، بل إلى المكان الذي يسهل الوصول فيه إلى تلك المواد. كما أننا نعلم أن الدول لم تعد تحتكر المعرفة والقدرة اللازمين لتصنيع قنابل نووية واستخدامها، فالطريق لتصنيع قنبلة إرهابية ليس بالصعب تصوره.

في الوقت الراهن، فإن ما يقرب من 2000 طن متري من المواد النووية الصالحة للاستخدام في تصنيع الأسلحة مازالت منتشرة عبر مئات المواقع حول العالم - والتي يفتقر بعضها إلى التأمين المحكم.

وفي نفس الوقت، مازال المجتمع الدولي غير منظم بالقدر الفعّال لحماية العالم من إرهاب كارثي - وذلك بالرغم من المخاوف الجسيمة من انتشار هذه المواد ومعرفة حقيقة سعي جماعات مثل القاعدة إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وفي مواجهة هذا التهديد المتزايد. يتعيّن على القادة توجيه السؤال التالي: ما الذي يمكن القيام به لمنع الإرهابيين من استخدام السلاح النووي إذا ما توافرت لديهم المواد اللازمة لتصنيعه؟ أين سبيل الردع بينما لا يوجد عنوان للرد؟

يتضمن هذا الإصدار الجديد من مؤشر مبادرة التهديد النووي نقاط القوة والقصور على صعيد أمن المواد النووية على مستوى العالم. كما توصي مبادرة التهديد النووي بالإجراءات التي ينبغي على الحكومات اتخاذها على مستوى فردي وجماعي في سبيل تعزيز الأمن النووي.

اعتمادات الصور

على الغلاف (من الصورة الكبيرة ثم من اليسار إلى اليمين)
أعلام وطنية © teekid/Getty Images
التخلص من اليورانيوم عالي التخصيب (HEU) النشط الوارد من أوكرانيا. © إدارة الأمن القومي النووي
قمة الأمن النووي لعام 2012 © أسوشيتد برس
العلامة المشعة © Ralph Lee Hopkins/Getty Images
جنود في بدل واقية © Stocktrek Images/Getty Images
التخلص من اليورانيوم عالي التخصيب (HEU) الوارد من أوكرانيا. © إدارة الأمن القومي النووي

بالداخل:

صفحة 3: براميل من مفاعل الأبحاث النووية، Vinca © الوكالة الدولية للطاقة الذرية
صفحة 4: كافيه سارداري
صفحة 6: العلامة المشعة © Ralph Lee Hopkins/Getty Images
صفحة 8: © إدارة الأمن القومي النووي
صفحة 14 (اليسار والوسط): قمة الأمن النووي لعام 2010 © Stock؛ قمة الأمن النووي لعام 2012 © الوكالة الدولية للطاقة الذرية
صفحة 17: © Tetra Images/Getty Images
صفحة 32: قمة الأمن النووي لعام 2010 © أسوشيتد برس
صفحة 35: كافيه سارداري
صفحة 38: كافيه سارداري
صفحة 40: © إدارة الأمن القومي النووي
صفحة 41 (من اليسار إلى اليمين): البرلمان البلجيكي © Jan Kranendonk/Dreamstime.com
نهر تشاك. أونتاريو © أسوشيتد برس؛ إشارة © Yuriko Nakao/Reuters
صفحة 48: أعلام وطنية © teekid/Getty Images
صفحة 54: شروق الشمس © iStock
صفحة 55: كافيه سارداري

تصميم التقرير المطبوع

HDN Studio, Alexandria, VA

© حقوق الطبع والنشر لعام 2014 محفوظة لمبادرة التهديد النووي

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في أي نظام استرجاع. أو نقله إلى أي تنسيق أو بأي وسيلة من الوسائل سواءً الإلكترونية، أو الميكانيكية، أو التصوير أو التسجيل أو غير ذلك. دون الحصول على تصريح كتابي من صاحب حقوق الطبع والنشر. للحصول على التصاريح يمكنكم الاتصال على ntiindex@nti.org.

إن الآراء الواردة في هذا المنشور لا تعكس تلك الخاصة بمجلس إدارة مبادرة التهديد النووي أو المؤسسات المشاركة معها. تتحمل مبادرة التهديد النووي المسؤولية الكاملة عن التحليل والتوصيات.

لقد بات من واجب الحكومات الحد من المخاطر التي تمثل تهديدًا على الإنسانية وعلى العالم أجمع. ويتعيّن على المواطنين المطالبة بذلك. ويتعيّن على القادة الاستجابة لمطالبهم.

في اليوم التالي لوقوع كارثة نووية، قد تتساءل الشعوب والقادة على حدٍ سواء عما كان عليهم القيام به لتجنب حدوث ذلك، سأواصل طرح نفس السؤال: لما لا نقوم بذلك الآن؟



سام نان رئيس مجلس الإدارة الشريك والمسؤول التنفيذي لمبادرة التهديد النووي

إصدار هذا العام. ونحن نتطلع إلى تلقي تعقيباتكم مجددًا. يجب اعتبار هذا المؤشر بمثابة أداة للتحسين، وليست بطاقة تقييم مثالية.

سوف توفر قمة هولندا فرصة مُتميّزة للقادة للتفكير على نحو جديد في تلك التحديات الماثلة أمامهم ولتقديم دليل حيوي يمكن له المساعدة على تحقيق تحسينات ملموسة على صعيد كيفية تأمين تلك المواد الخطرة. ونحن متفائلون بحق في إمكانية تحقيق هذا الهدف المنشود. يجب ألا ندع سكون تلك التحديات أو مستواها يحول دون إحراز التقدم الذي ننشده. نبرهن الأحداث الدائرة في سوريا جليًا على فداحة التهديدات التي تفرضها أسلحة الدمار الشامل ومدى أهمية تعاون الدول في سبيل تقليص حجم هذا التهديد.

إذا كان العالم جادًا حيال القضاء على الإرهاب النووي، فإنه يتحتم عليه كذلك أن يكون جادًا بشأن منح الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما تحتاجه من تمويل وسلطات للقيام بمهمتها - أو يجب على القادة العثور على وسائل بديلة فعّالة لرأب الصدعات العميقة التي يعانيها الأمن العالمي.



ساعد الإصدار الافتتاحي لمؤشر مبادرة التهديد النووي، والذي صدر في يناير 2012، على إثارة مناقشات على مستوى دولي حول أهم الأولويات المطلوبة لتعزيز السلامة النووية، وقد وصفه الصحفي ديفيد هوفمان والحائز على جائزة بوليتزر بأنه "محاولة واسعة النطاق للغة لوضع جميع الدول على نفس المستوى من المساءلة والتقييم... تمثل قيمة ذلك المؤشر في أنه يمكن أن يكون بمثابة نظام تحذير مبكر عام."

يتعيّن على العالم وضع نظام لأمن المواد النووية يغطي جميع المواد، والذي يستخدم المعايير الدولية وأفضل الممارسات، والذي من شأنه الحد من المخاطر عن طريق تقليل مخزون المواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة وعدد المواقع التي تتواجد بها. كما يتعيّن أن يعمل هذا النظام على تشجيع الدول ومساعدتها على توفير الضمانات الواقية لبعضها البعض، مثل الدعوة لإجراء تقييم بواسطة الإقران باستخدام خبراء خارجيين للبرهنة على توفر نظام تأمين فعّال.

وحيث إن الولايات المتحدة وروسيا قد أدركتا منذ أكثر من 20 عامًا - منذ وضع البرنامج التعاوني للحد من التهديد النووي عقب انقسام الاتحاد السوفيتي - فإن تأمين وإلغاء مواد الدمار الشامل يتطلب تعاونًا، إنه أمر ينطوي على تحقيق المكسب الأمني للجميع.

بينما تعمل الحكومات على حماية العالم من هؤلاء الساعين لفرض حالة من المعاناة والفوضى لا يمكن تصور مداها، فإننا نأمل أن يكون مؤشر مبادرة التهديد النووي لعام 2014 مصدرًا مفيدًا، عقب نشر الإصدار الأول عام 2012، طالبنا الدول تزويدنا بتعقيباتها حول ما قمنا به على نحو صحيح وكيف يمكننا من إجراء تحسينات، وقد أخذنا تلك التعقيبات على محمل الجد وأجرينا التغييرات اللازمة على

يعد الأمن النووي العالمي فإن قوة الأمن النووي العالمي تكافئ قوة أضعف رابط في السلسلة - وهو ما يحتم على الدول السيادية الاضطلاع بمسؤولياتها الخاصة في ظل سياق التعاون الدولي.

ومن ثم باتت الحاجة إلى اتخاذ إجراء طارئ أمرًا جليًا. فنحن نواجه حاليًا تهديدات ديناميكية، ويجب أن تكون الاستجابة على نفس المستوى.

إن الخطوات الإيجابية التي تم اتخاذها حتى الآن تساعد على جعل العالم مكانًا أكثر أمنًا. وفي الوقت ذاته، فإن قوة الأمن النووي العالمي تكافئ قوة أضعف رابط في السلسلة - وهو ما يحتم على الدول السيادية الاضطلاع بمسؤولياتها الخاصة في ظل سياق التعاون الدولي.

إن كيفية تطوير نظام عالمي فعال لتأمين المواد النووية هو من أحد التحديات التي لم تتم مواجهتها حتى الآن. وفي ظل غياب مثل هذا النظام، تلجأ الدول إلى استخدام مجموعة واسعة النطاق من الممارسات، بعضها فعّال والبعض الآخر واهن. إلا أن الممارسات الأمنية إجمالًا تتسم بعدم التكافؤ ولا توجد عملية فعّالة لتقييم الأمن النووي على المستوى العالمي أو للتوصية بالتصحّحات اللازمة على المسار المتبع أو لتحميل الدول المسؤولية - على الرغم من أن وجود رابط ضعيف واحد في السلسلة يمكن أن يوقع الضرر بنا جميعًا.

إن هذا الافتقار المريك لنظام فعّال لمعايير وممارسات الأمن النووي الخاصة بأكثر المواد خطورة على مستوى العالم إنما يقف في وجه المقارنة مع المعايير الصارمة المطبقة في مؤسسات عالمية مرتفعة الخطورة، مثل الطيران، حيث يتم الاعتناء على الوجه الأكمل بالسلامة العامة والأمن، ولحماية أمن وسلامة مواطنيها. يمكن للدول رفض منح حقوق الهيوط للطائرات التي لا تلتزم بمعايير الطيران الدولية وأفضل الممارسات الموصى بها، لكن فيما يتعلق بالمواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة، حيث يمكن أن يؤدي القصور الأمني إلى كارثة نووية ذات عواقب عالمية، لا يوجد نظام مشترك للمعايير أو الأمان أو المساءلة.



معلومات حول مؤشّر مبادرة التهديد النووي

يعد مؤشّر سلامة المواد النووية لعام 2014 الصادر عن مبادرة التهديد النووي هو الإصدار الثاني من تقييم يعد الأول من نوعه لأوضاع سلامة المواد النووية في مختلف أنحاء العالم. وحيث إنه قائم على بيانات دقيقة. يمثل مؤشّر مبادرة التهديد النووي إطار عمل لتحديد الأولويات الخاصة بأمن المواد النووية. وهو يعني بتسليط الضوء على الإجراءات التي يمكن لكافة الدول اتخاذها لتحسين الأمن على نحو متواصل.

لوضع مؤشّر مباداة التهديد النووي. عملت كل من مبادرة التهديد النووي ووحدة استخبارات الإيكونوميست مع لجنة من الخبراء الدوليين وغيرهم من الاستشاريين الفنيين لوضع إطار عمل واسع النطاق لأمن المواد النووية. (يوضح الملحق تفصيلاً دور لجنة الخبراء الدوليين وأعضائها) من خلال الاستعانة بالمعلومات المتوافرة علناً. يقوم مؤشّر مبادرة التهديد النووي بتقييم مجموعتين من الدول - تلك الدول التي تمتلك كيلو جراماً واحداً أو أكثر من المواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة وتلك التي تمتلك أقل من كيلو جرام واحد أو أكثر من المواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة أو لا تمتلكها على الإطلاق - عبر مجموعة من المؤشرات لممارسات وأوضاع أمن المواد النووية في تلك البلاد. تم إدراج الدول التي لا تمتلك مواد نووية صالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة ضمن مؤشر NTI نظراً لحملها هي الأخرى مسؤولية ألا تصبح ماوى أمن للأنشطة النووية غير المشروعة أو أراضي لتجميعها أو نقاط انتقال مؤقت لها.

يغطي مؤشر NTI فقط التدابير المرتبطة بالسرقة المُحتملة للمواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة أثناء استخدامها. أو تخزينها. أو نقلها. لأغراض مؤشر NTI. يتضمن مصطلح "المواد النووية الصالحة للاستخدام في تصنيع الأسلحة" اليورانيوم عالي التخصيب (HEU) والبلوتونيوم المفصول ومحتوى البلوتونيوم في وقود الأوكسيد المختلط النشط. لا يقوم مؤشر NTI بتقييم أمن اليورانيوم منخفض التخصيب أو المواد المشعة اللازمة لعمل "قنبلة قذرة". أو مخاطر تخريب المنشآت النووية. أو مخاطر انتشار الأسلحة النووية. أو نزع السلاح. تعد جميع تلك المجالات حيوية ويتعيّن على الحكومات تناولها.

ملاحظات: تدرك مبادرة التهديد النووي أن هناك بعض الدول قد يكون لديها جرائمات من المواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة في عدة مواقع. والتي جمعها سوتًا يمكن أن تتجاوز الكيلو جرام. لأغراض مؤشر NTI والحاجة للاسناد إلى معلومات متوفرة علناً. تم تصنيف تلك الدول مع الدول التي لا تمتلك موادًا نووية صالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة.

ذلك التقدّم الملحوظ تم تسجيله في مؤشّر أمن المواد النووية الصادر عن مبادرة التهديد النووي لعام 2014 (مؤشّر NTI). وهو الإصدار الثاني من تقييم يعد هو الأول من نوعه لأوضاع سلامة المواد النووية في مختلف أنحاء العالم.

يكشف مؤشّر مبادرة التهديد النووي النقباب عن التطورات الإيجابية التي طرأت على مجموعة من الدول. والتي تنعكس في نتائجهم المُحسنة. وذلك حينما يتعرض الأمر إلى (أ) تقليل كميات المواد: (ب) تعزيز تدابير الحماية المادية. (ج) تمرير قوانين ولوائح محلية جديدة تهدف إلى الرفع من مستوى تأمين تلك المواد داخل المنشآت وأثناء نقلها. وهو الوقت الذي تكون فيه تلك المواد أكثر عرضة للسرقة. تعد كل تلك التحسينات خطوات ملموسة في الاتجاه الصحيح. إلا أنه يتعين على القمة الثالثة المنعقدة في هولندا أن تحقق أكثر من مجرد الاستناد على ذلك التقدم.

مازال هناك الكثير من العمل الذي يتعيّن إنجازه. وعلى الرغم من التقدّم الذي تم إحرازه منذ عام 2012. ليس هناك بعد نظام عالمي فعّال لتنظيم تأمين المواد النووية. على سبيل المثال. لا توجد معايير وممارسات دولية مشتركة لتأمين المواد النووية. أو هيئة تنظيمية تتمتع بالتفويض اللازم والموارد الكافية لتوفير مراقبة وافية. كذلك لا توجد آلية لتحميل الدول مسؤولية اتباع إجراءات أمنية واهنة. ومن المثير للاهتمام. أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والتي تضطلع بدور فعّال من خلال برنامجها "الأساليب الوقائية" في التحقق من عدم تحويل المواد النووية من الاستخدام السلمي إلى أسلحة نووية. مقيدة من قبل نطاق تفويضها وحجم ميزانيتها.

في ظل غياب نظام عالمي فعّال. تتباين المناهج المتبعة للتعامل مع الأمن النووي بدرجة كبيرة فيما بين الدول. وهو ما يؤدي بدوره إلى وجود ثغرات خطيرة في عالم يسعى فيه الإرهابيون وراء السبيل الأسهل للحصول على المواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة. وفيما يلي مثالان على تلك المناهج المتباينة:

تقوم غالبية الدول التي يوجد بها أكثر من كيلو جرام من المواد النووية القابلة للاستخدام لتصنيع الأسلحة بمطالبة المنشآت بأن توفر الحرس المُسلح الخاص بها داخل الموقع لحمايته من أية هجمات. بينما تقوم منشآت أخرى باستدعاء الشرطة المحلية أو الوحدات العسكرية في حالة تعرضها للهجوم - ثم ينتظرون ويأملون النجاة.

تطالب بعض الدول مُشغّلي المنشآت المعنية التي يتواجد بها مواد نووية صالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة أن يضعوا في حساباتهم مخاطرة التهديدات الداخلية عند تصميم نظمهم الأمنية. بينما لا تفعل دول أخرى المثل.



الملخص التنفيذي

"يتم سنويًا إبلاغ [الوكالة الدولية للطاقة الذرية] عما يزيد عن مائة حادث سرقة وغيرها من الأنشطة غير المصرح بها التي تنطوي على مواد نووية ومشعة."

- يوكيا أمانو. المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يجري مناقشة الحلول على مستوى رؤساء الدول من خلال سلسلة من قمم الأمن النووي التي تُعقد كل عامين. ومع قرب حلول التاريخ المقرر لعقد قمة الأمن النووي لعام 2014 في هولندا. يمكن لقادة العالم الإعلان عن إحراز تقدّم ملموس في مواجهة هذا التهديد. ومنذ مطلع عام 2012. قامت سبع دول إضافية بالتخلص من جميع أو معظم تلك المواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع أسلحة من على أراضيها الإقليمية. ما أدى إلى تقليل عدد الدول التي لديها كيلو جرام واحد أو أقل من المواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة إلى 25. أي بانخفاض جيد يبلغ نسبة 22%¹.

عندما نطق يوكيا أمانو. المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. بهذا التصريح في يوليو 2013. سلط الضوء على أحد أهم التحديات التي تواجه الحكومات اليوم: تأمين المواد التي يمكن استخدامها في بناء قنبلة نووية ممن يسعون للحصول على أسلحة الدمار الشامل.

وفي الوقت الراهن. هناك ما يقرب من 2000 طن متري من المواد النووية الصالحة للاستخدام في تصنيع الأسلحة (اليورانيوم عالي التخصيب. البلوتونيوم المفصول. ومحتوى البلوتونيوم في وقود الأوكسيد المختلط) مُخزّنة في مئات المواقع حول العالم - والتي يفتقر بعضها إلى التأمين المُحكم ومُعَرّضة للسرقة أو البيع في السوق السوداء. وبمطابقة تلك الحقائق مع حقيقة أن المنظمات الإرهابية قد أفصحت علناً عن رغبتها في استخدام الأسلحة النووية. ستجد أننا نواجه موقف محتمل الخطورة. لا يحنأ الأمر إلى الكثير من المواد - ولصنع سلاح نووي - فيكفي تعبئة كيس من السكر زنة 5 أرطال بكمية من اليورانيوم عالي التخصيب أو بكمية من البلوتونيوم المفصول بحجم حبة الجريب فروت - لتصنيع سلاح نووي. إن وجود قنبلة نووية في أيدي الإرهابيين أو دولة متمررة سيكون له عواقب وخيمة - مع نتائج رهيبة تظال العالم بأسره على أصعدة الاقتصاد. والتجارة. والقوات العسكرية. والصحة العامة. والبيئة. والحريات المدنية. واستقرار الحكومات.

¹ تم اختيار حد الكيلو جرام الواحد مع الوضع في الاعتبار اللاتحة 5. Rev. 225. IAEA INFCIRC. والتي تنص على أن الكميات التي تزيد عن الكيلو جرام من اليورانيوم عالي التخصيب يجب أن يتوفر لها مستويات حماية أعلى.

كيف يقوم مؤشر NTI بتقييم أوضاع الأمن النووي


قام مؤشر NTI بتقييم الدول التي تمتلك موادًا نووية صالحة للاستخدام في تصنيع الأسلحة بناءً على خمس فئات. تم تقييم الدول التي ليس بحوزتها مواد نووية بناءً على ثلاث فئات.

المفتاح

الدول التي بحوزتها مواد نووية صالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة

الدول التي ليس بحوزتها مواد نووية صالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة

* لا يسري هذا المؤشر على الدول التي ليس بحوزتها مواد نووية.

ملحوظة: للحصول على معلومات حول مصادر البيانات المستخدمة للتقدير، ارجع إلى منهجية وحدة استخبارات الإيكونوميست في الملحق.



منذ مطلع عام 2012، قامت سبعة دول إضافية بالتخلص من جميع أو معظم مخزونها من المواد النووية الصالحة لتصنيع الأسلحة. بينما اتخذت أكثر من 12 دولة خطوات حثيثة جديدة في سبيل الحد من كميات تلك المواد وتأمينها على نحو أفضل. تم عرض عمليات التخلص من تلك المواد في كل من المجر وفيتنام وجمهورية التشيك آنفًا.

يحتاج العالم إلى نظام عالمي لأمن المواد النووية يغطي جميع المواد، والذي ينطوي على تطبيق المعايير الدولية وأفضل الممارسات، والذي من شأنه الحد من المخاطر عن طريق تقليل مخزون المواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة وعدد المواقع التي تتواجد بها، كما يتعيّن أن يعمل هذا النظام على تشجيع الدول ومساعدتها على توفير الضمانات الوافية لبعضها البعض. مثل الدعوة لإجراء مراجعات متناظرة باستخدام خبراء خارجيين للبرهنة على توفر نظام تأمين فعّال.

ينبغي على القادة انتهاج فرصة انعقاد قمة الأمن النووي لعام 2014 في هولندا للعمل على تحقيق الإجماع على المبادئ الرئيسية لنظام الأمن النووي العالمي.

علاوة على تعقب التقدم الذي تم إحرازه على صعيد أوضاع سلامة المواد النووية، يقدم مؤشر مبادرة التهديد النووي لعام 2014 توصياته الخاصة بكل دولة على حدة والإجراءات التي يتعين على الحكومات اتخاذها لوضع نظام عالمي فعلي لتأمين جميع المواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة.

على الرغم من وجود العديد من العناصر الهامة لإرشاد الدول نحو ممارسات الأمن النووي، فإن تلك العناصر بعيدة كل البعد عما يلزم فعليًا، على وجه الخصوص، فإن الاتفاقية القانونية الدولية المعنية بتأمين المواد النووية - اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (COPINM) وتعديلها لعام 2005² - لا تحدد المعايير أو أفضل الممارسات. كذلك لا توجد توجيهات خاصة بأمن المواد النووية صادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.³ تنطوي المعايير على التزامات، بيد أن أغلب الدول تعتبر توجيهات الوكالة الدولية للطاقة الذرية مجرد اقتراحات، وليس متطلبات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاتفاقيات القانونية والتوجيهات تغطي 15 بالمائة فقط من المواد النووية الصالحة لتصنيع أسلحة، والمستخدمة في برامج مدنية، بينما يتم تصنيف نسبة 85% المتبقية كمواد عسكرية أو غير مدنية ولا تخضع حتى لتلك الممارسات المحدودة.

إن هذا الافتقار المزعج لنظام عالمي فعّال لتأمين المواد النووية - نظام يلزم الدول باتخاذ إجراءات طمأنة توحى بالثقة في أمن موادها النووية ويحمل جميع الأطراف المسؤولية عن أفعالهم - مع مؤسسات عالمية أخرى ذات مخاطر عالية، ففي مجال الطيران، تضع الدول معايير محددة لسلامة وأمن شركات الطيران من خلال المنظمة الدولية للطيران المدني، والتي تقوم حينئذ بمراجعة تطبيق الدولة للمعايير ومشاركة مخاوفها الأمنية مع الدول الأعضاء، في حالة عدم وفاء شركات الطيران بمعايير الطيران المدني. يمكن للدول العمل بما ينصب في صالح أمن مواطنيها وسلامتهم عن طريق منع شركات الطيران تلك من الهبوط في مطاراتها، في ضوء العواقب العالمية الوخيمة التي قد تنجم عن أي كارثة نووية. ينبغي على الدول تبني بالمثل نظام صارم مشترك لأمن المواد النووية.

2 تطالب اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية الدول بتطبيق تدابير الحماية المادية للمواد النووية إنان النقل الدولي، بينما يعمل التعديل الذي طرأ على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في عام 2005 على توسيع نطاق الاتفاقية إلى حد كبير لتغطي المواد قيد الاستخدام والتخزين، والنقل المحلي والدولي، ونظرًا لعدم توقيع عدد كافٍ من الدول الأعضاء في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية على تعديل عام 2005، فإنه لم يبدأ سريانه بعد.

3 فضلًا عن ذلك، فإن القرار رقم 1540 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSCR) يلزم الدول بالحفاظ على "تدابير فعّالة مناسبة" لتسجيل وتأمين وتوفير الحماية المادية اللازمة للأسلحة النووية وما يرتبط بها من مواد، ومع ذلك، فإنه لا يقدم توجيهات خاصة أو معايير أو ممارسات محددة توضح تفصيلًا كيف يمكن للدول تطبيق تلك الالتزامات.

ملاحظات

الاتجاهات الأساسية

تحرز الدول تقدماً على صعيد تأمين المواد وتعزيز الأمن العالمي، فمنذ مطلع عام 2012، قامت سبعة دول إضافية هي--النمسا، وجمهورية التشيك، والمجر، والمكسيك، والسويد، وأوكرانيا، وفيتنام--بالتخلص من جميع أو معظم المواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع أسلحة من على أراضيها الإقليمية، وذلك وفقاً لما ذكرته إدارة الأمن القومي النووي، فضلاً عن ذلك، فقد قامت 13 دولة أخرى بخفض الكميات المتوفرة لديها من المواد النووية خلال السنوات الأربع الأخيرة التي يغطيها مؤشر مبادرة التهديد النووي؛ كما قامت 6 دول بتعزيز تدابير الحماية المادية لديها وقدرتها على الحد من تهديد العناصر الداخلية (أي، مخاطرة قيام عاملين يملكون تصريح بالوصول إلى تلك المواد بارتكاب أعمال سرقة ومعاونة الإرهابيين أو المجرمين)؛ وقد قامت 3 دول بتحديث اللوائح المنظمة لنقل المواد؛ وقامت 7 دول بالتوقيع أو التصديق على اتفاقيات قانونية دولية؛ وقدمت 4 دول التزامات تطوعية جديدة تدعم الجهود الدولية الرامية إلى تحسين الأمن.

إن قِصم الأمن النووي لها تأثيرها الفعّال، ففي القميتين اللتين عقدتا في 2010، 2012، تعهدت العديد من الدول التي تمتلك مواد نووية صالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة بتقليل الكميات التي بحوزتها أو التصديق على المعاهدات المعنية أو اتخاذ إجراءات أخرى في هذا الصدد، يشير مؤشر مبادرة التهديد النووي إلى حدوث 12 تحسناً محدداً في النتائج في ثمان دول كنتيجة مباشرة لتعهدات تلك القميتين.

يتناقض المخزون العالمي من المواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة إجمالاً مع استمرار بعض الدول في زيادة مخزونها، وبالرغم من انخفاض حجم المواد النووية في 13 دولة، فقد قامت 4 دول بزيادة مخزونها من المواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة خلال الأربع سنوات الأخيرة التي شملها مؤشر مبادرة التهديد النووي، فقد قامت اليابان والمملكة المتحدة بزيادة كميات المواد في القطاعات المدنية؛ بينما قامت الهند وباكستان بزيادة الكميات للأغراض المدنية والعسكرية، كما اتخذت كوريا الشمالية خطوات جديدة ضرورية لإنتاج مواد نووية جديدة صالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة، ما قد يزيد من الكميات المتوفرة لديها والمُسجّلة في إصدارات مؤشر مبادرة التهديد النووي المستقبلية.

نجحت 8 دول في تحسين تدابير الحماية المادية، والرقابة، والمساءلة، بما يتضمن ما تم من خلال اللوائح المعنية بإجراءات الحماية المادية، والرقابة والمساءلة داخل المواقع وتجنب تهديدات العناصر الداخلية وتوفير الأمن المادي أثناء عمليات النقل حيث تكون تلك المواد أكثر عرضة للخطر.

كما أن الدول التي ليست بحوزتها مواد نووية صالحة للاستخدام في تصنيع الأسلحة أو لديها ما يقل عن كيلو جرام واحد منها تدعم النظم العالمية وتنفذ التعهدات الدولية، على سبيل المثال، أصبحت 22 دولة أخرى من بين هذه الدول أعضاءً في الاتفاقيات القانونية الدولية الرئيسة المعنية بالأمن النووي منذ انتهاء البحث الخاص بمؤشر مبادرة التهديد النووي لعام 2012 في سبتمبر 2011، كما قدمت 18 دولة أخرى تعهدات تطوعية جديدة، تضمنت افتتاح مراكز للتميّز أو التدريب على الأمن النووي ومراكز دعم توفر التدريب اللازم على الأمن النووي.

عملية القمة

عمدت قمنا الأمن النووي اللتين عُقدتا في عامي 2010، 2012 إلى إعادة تأكيد "المسؤولية الجوهرية الواقعة على عاتق الدول ... للحفاظ على الأمن الفعّال لجميع المواد النووية التي بحوزتها، بما يشمل المواد النووية المُستخدمة في الأسلحة النووية والمنشآت النووية الخاضعة لرقابتها." يوصي تقرير مؤشر NTI هذا بقيام قادة الدول المشاركين لقمة 2014 بالعمل وفقاً لهذا البيان والشروع في البحث عن آليات لتوفير قدر أكبر من الثقة في أمن المواد النووية العسكرية وغير المدنية الأخرى. ثمة حاجة جلية لحماية المعلومات الحساسة المتعلقة بتلك المواد، وقد وضعت كل من الولايات المتحدة وروسيا مجموعة محدودة من الضمانات بالرغم من أهميتها والتي من شأنها توفير نموذج لكيفية نجاح الدول المالكة لأسلحة نووية في توفير الثقة في أمن المواد النووية العسكرية وغير المدنية الأخرى.

طريقة عرض مؤشر NTI لهذه المواد

يُدرج مؤشر NTI جميع دول تمييز بين نسبة 85% المخصصة للاستخدام العسكري أو غير المدني ونسبة 15% المخصصة للاستخدام المدني، ومع ذلك، تستخدم (EIU) تدابير، أو تفويضات، أو افتراضات مختلفة عند تقييم أمن المواد العسكرية أو غير المدنية نظراً لعدم توافر معلومات عامة حول تلك الفئة، للحصول على مزيد من المعلومات حول تلك الافتراضات، ارجع إلى ملحق منهجية.

المصادر: International Panel on Fissile Materials, *Global Fissile Material Report 2011: Nuclear Weapon and Fissile Material Stockpiles and Production*, 6th ed. (Princeton, NJ: IPFM, 2012), 2-3; *Global Fissile Material Report 2013: Increasing Transparency of Nuclear Warhead and Fissile Material Stocks as a Step toward Disarmament*, 7th ed. (Princeton, NJ: IPFM), 2013, 2-3, 8-18.

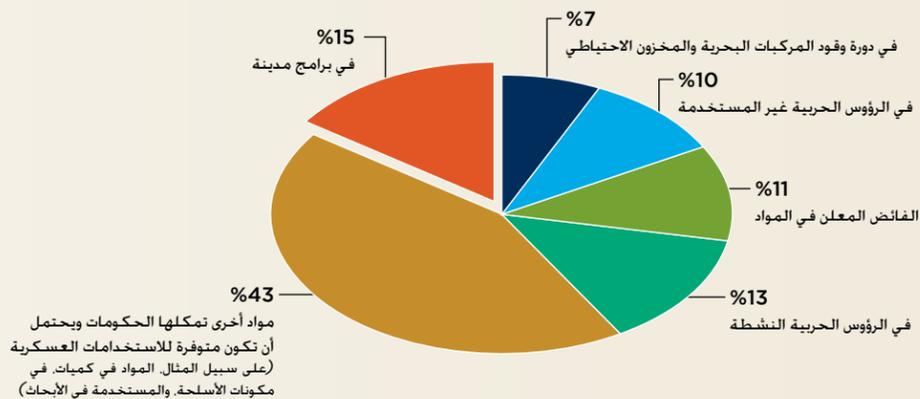
ما هي المواد العسكرية أو غير المدنية الأخرى؟

ثمة مجموعة متنوعة من المواد المصنفة كعسكرية أو غير مدنية وتتوافر في عدة أشكال، داخل مختلف المنشآت ومخصصة لاستخدامات متباينة، تتواجد معظمها في الولايات المتحدة وروسيا.

يعتقد الكثيرون أن المواد العسكرية وغير المدنية الأخرى تخضع لحماية القوات العسكرية، ويفترضون سلباً أن مثل تلك المواد تحظى بحماية أفضل من تلك المتوفرة للمواد المندرجة تحت البرامج المدنية، ومع ذلك، فليس بالضرورة أن يمثل هذا الافتراض الحالة الفعلية، على سبيل المثال، توجد داخل الولايات المتحدة بعض من تلك المواد في حوزة وزارة الطاقة الأمريكية وتخضع لحماية متعدي أمن مدنيين، حتى المواد الخاضعة لرقابة القوات العسكرية فإنها لا تتمتع بالتأمين الأمثل، ويمكن إضفاء المزيد من التحسين على إجراءات حمايتها.

ثمة حوادث بعينها - مثل الانتهاك الأمني الفادح لمنشأة تخزين اليورانيوم عالي التخصيب في مجمع الأمن الوطني 12 - Y في أوك ريدج بولاية تينيسي، وتنحية نائب قائد القيادة الاستراتيجية الأمريكية القائمة بأعمال الإشراف على الأسلحة النووية الأمريكية، نتيجة لادعاءات تتعلق بممارسة المقامرة ما أدى إلى زعزعة مصداقيته- مما يشير إلى أنه من الخطر ومن غير الملائم اعتبار أمن تلك المواد أمراً مفروغاً منه، فتهديدات العناصر الداخلية والخارجية تعد أمراً واقعاً لا محالة.

المواد النووية الصالحة للاستخدام في تصنيع أسلحة عى مستوى العالم



في عام 2011، قُدّر مخزون المواد النووية الصالحة للاستخدام في تصنيع الأسلحة بمقدار 1.440 طن متري من اليورانيوم عالي التخصيب، 495 طن متري من البلوتونيوم المنفصل (IPFM). من بين تلك الكمية، قُدّر وجود 1440 طن متري من اليورانيوم عالي التخصيب و240 طن متري من البلوتونيوم خارج نطاق البرامج المدنية، النطاق المُقدّر لعدم التيقّن فيما يخص الكمية الإجمالية من المواد كان ± 140 طن متري.

أهم أخبار الدول

احتلت أستراليا مجدداً المرتبة الأولى بين 25 دولة تمتلك. حيث أحرزت نتيجة جيدة على صعيد فئات التقييم الخمسة وبرهنت على أن جميع الدول بمقدورها عمل الكثير للتحسين. ارتفعت نتيجة أستراليا منذ عام 2012 عن طريق تقليل كميات المواد والتصديق على اتفاقية قانونية دولية رئيسية تلزم الدول بتجريم أعمال الإرهاب النووي وتحث على مشاركة المعلومات والتعاون الدولي فيما يتعلق بالتحقيقات وتسليم المجرمين إلى حكوماتهم (الاتفاقية الدولية لمكافحة أعمال الإرهاب النووي. ICSANT).

تعد بلجيكا، وكندا، واليابان الدول الأكثر تحسناً، فقد قامت بلجيكا بسن تشريعاً جديداً للأمن النووي. كما أصبحت طرفاً في اتفاقية قانونية دولية وبدأت خفض كميات المواد النووية التي لديها بناء على قرارها بالتخلي عن إنتاج الطاقة النووية. وأدرجت كندا ضمن لوائحها القومية توجيهات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعنية بنقل المواد النووية. كما صدقت على اتفاقيتين قانونيتين دوليتين. وعقب وقوع كارثة فوكوشيما، اتخذت اليابان مجموعة خطوات هامة تعني بكل من السلامة والأمن. وبعد أبرز تلك الخطوات قيام الدولة بإنشاء وكالة تنظيمية مستقلة جديدة تعنى بالأمن والسلامة النووية. كما نجحت في تحسين إجراءات مواجهة تهديد العناصر الداخلية.

من بين الدول المالكة للأسلحة النووية، تعد باكستان الدولة الأكثر تحسناً من خلال اتخاذها لسلسلة من الخطوات لتحديث لوائحها المعنية بالأمن النووي وتطبيق أفضل الممارسات في هذا الصدد. وذلك بالرغم من احتلالها المرتبة رقم 22. وتأتي كل من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في طليعة الدول المالكة لأسلحة نووية في الترتيب حيث احتلت فرنسا المرتبة السابعة إلى جانب هولندا. بينما تشاركت المملكة المتحدة والولايات المتحدة المرتبة الحادية عشر.

سبع دول تتخلص من المواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة

منذ إصدار مؤشر NTI عام 2012، قامت سبعة دول إضافية هي--النمسا، وجمهورية التشيك، والمجر، والمكسيك، والسويد، وأوكرانيا، وفيتنام-- بالتخلص من جميع أو معظم من على أراضيها الإقليمية، وذلك وفقاً لما ذكرته إدارة الأمن القومي النووي، وبالقيام بذلك. فإنها قد اتخذت الخطوة الأكثر أهمية التي يمكن لأي دولة اتخاذها في سبيل ضمان عدم وصول الإرهابيين إلى المواد اللازمة لتصنيع قنبلة نووية، ونتيجة لذلك، أصبح هناك حالياً 25 دولة تمتلك كيلو جراماً واحداً أو أكثر من المواد النووية الصالحة للاستخدام في تصنيع الأسلحة من بين 32 دولة إبان صدور مؤشر NTI لعام 2012.

إضافة إلى ذلك، ينص مؤشر NTI لعام 2014 على أن 13 دولة التي مازال لديها كيلو جرام واحد من المواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة قد خفضت مخزوناتهما خلال الأربع سنوات الأخيرة التي يغطيها مؤشر NTI، ثلاثة منها ثلاثة منها دول تمتلك لأسلحة نووية وهي الدول المالكة للأسلحة نووية: فرنسا، وروسيا، والولايات المتحدة، كما تعهدت إيطاليا أيضاً بالتخلص من كافة المواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة من أراضيها الإقليمية بحلول موعد انعقاد قمة الأمن النووي لعام 2014، بالرغم من عدم قيامها بذلك بعد إبان الانتهاء من جمع البيانات لصالح مؤشر NTI لعام 2014 في الأول من نوفمبر 2013.

مثل تلك التطورات الإيجابية تعد جزءاً من قصة أكبر من التقدم الذي يعود لأكثر من عقدين. منذ عام 1992، قامت 26 دولة إضافة إلى تايوان بالتخلص من جميع أو معظم مخزوناتهما من المواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة. بل إن هناك المزيد من الدول، كما سبق وذكرنا، تعمل على تقليل مخزوناتهما، فقد قامت العديد من المبادرات السابقة والحالية ومازالت تقوم بمساعدة الدول على خفض كمية تلك المواد من على أراضيها أو القضاء عليها تماماً، تتضمن تلك الجهود واحدة أو أكثر من الأنشطة التالية: تحويل المفاعلات البحثية باستخدام اليورانيوم عالي التخصيب (HEU) إلى استخدام اليورانيوم منخفض التخصيب (LEU). إغلاق مفاعلات البحث المستخدمة لليورانيوم عالي التخصيب كوقود. تحويل اليورانيوم عالي التخصيب (HEU) إلى اليورانيوم منخفض التخصيب، التخلص من المواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة، أو الحد من استخدام اليورانيوم عالي التخصيب للأغراض المدنية، يتم إرسال المواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة التي تتخلص منها الدول إلى الولايات المتحدة أو روسيا.

تاريخ الدول في التخلص من المواد النووية الصالحة لتصنيع أسلحة



بدأت الجهود المبذولة في سبيل القضاء على جميع المواد النووية الصالحة للاستخدام في صناعة الأسلحة في 1992 مع قيام البعثة الخاصة للأمم المتحدة بالتخلص من اليورانيوم عالي التخصيب من العراق في أعقاب حرب الخليج.

Commitments (Washington, DC: Arms Control Association and Partnership for Global Security, March 2012); Global Fissile Material Report 2011; International Panel on Fissile Materials, Global Fissile Material Report 2010: Balancing the Books—Production and Stocks, 5th ed. (Princeton, NJ: IPFM, 2010); Robert Golan-Viella, Michelle Marchesano, and Sarah Williams, The 2010 Nuclear Security Summit: A Status Update, (Washington, DC: Arms Control Association, April 2011); National Nuclear Security Administration press releases (مُصنف).

يُعد الكثير من التقدم الذي تم إحرازه مؤخراً نتاجاً للاهتمام عالي المستوى الذي تم توجيهه إلى الأمن النووي من خلال قمة الأمن النووي. كما ساعدت التطورات العلمية والفنية التي تمت على مدار عدة سنوات على إتاحة مثل تلك الخيارات للمزيد من الدول.

يوضح الرسم البياني الوارد عاليه تناقص أعداد البلدان التي تمتلك.

المصادر: Global Fissile Material Report 2013; Michelle Cann, Kelsey Davenport, and Margaret Balza, The Nuclear Security Summit: Assessment of National

لتحسين إدارة الدولة للمواد النووية، ينبغي على الدول القيام بما يلي:

الالتزام بخفض مخزون المواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة بقدر أكبر، مثل هذا الالتزام يجب أن يشمل (أ) القضاء على استخدام اليورانيوم عالي النخصيب للأغراض المدنية، (ب) توسيع نطاق البرامج المعنية بتحويل المفاعلات البحثية باستخدام اليورانيوم عالي النخصيب إلى استخدام اليورانيوم منخفض النخصيب، (ج) عدم زيادة مخزون البلوتونيوم إلى مستوى يفوق ما يمكن استخدامه لأغراض إنتاج الطاقة المدنية في أي عام محدد.

تحسين التدابير المتخذة لحماية من السرقة، ينبغي توفير مثل تلك الحماية من خلال تحسين الأمن المادي، وتعزيز القوانين واللوائح المعنية، وبناء ثقافة تقوم على الأمن فائق المستوى، وتبادل أفضل الممارسات.

إنشاء وكالات تنظيمية مستقلة وتعزيز تلك القائمة حالياً، ينبغي على كل من الهند، وإيران، وكوريا الشمالية العمل على إنشاء وكالات تنظيمية مستقلة، فهي تعد الدول الوحيدة حالياً التي تمتلك مواداً نووية صالحة للاستخدام في تصنيع الأسلحة لا تتوفر لديها مثل تلك الوكالات، ينبغي على الدول الأخرى العمل على ضمان عدم إخضاع الوكالات القائمة لديها إلى أي ضغوط سياسية ولنفوذ الجهات التي تقوم بتنظيم أوضاعها.

وحيث إن أعمال قمة الأمن النووي قد أوشكت على الانتهاء - قد تكون قمة 2016 هي الأخيرة - ينبغي على قادة العالم الالتزام بالسعي الجاد نحو تحقيق الإجماع على المبادئ الرئيسية لنظام الأمن النووي العالمي ووضع إطار العمل المناسب لتنفيذه.

التوصيات

في سبيل وضع نظام عالمي للأمن النووي لتحقيق الأمن الدائم، ينبغي على الدول القيام بما يلي:

التوصل إلى إجماع بشأن المبادئ الرئيسية للنظام العالمي، بالرغم من بدء الدول إدراك الحاجة الماسة إلى وجود نظام عالمي فعّال لأمن المواد النووية، فمازال هناك العديد من الدول التي تعتبر الأمن النووي أمراً سيادياً بحتاً، وليس مسؤولية مشتركة، وحيث إن أعمال قمة الأمن النووي قد أوشكت على الانتهاء - قد تكون قمة 2016 هي الأخيرة - ينبغي على قادة العالم الالتزام بالسعي الجاد نحو تحقيق الإجماع على المبادئ الرئيسية لنظام الأمن النووي العالمي ووضع إطار العمل المناسب لتنفيذه، هذا النظام يجب أن (أ) يغطي كافة المواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة - سواء في القطاع المدني أو غير المدني أو في القطاع العسكري، (ب) يستند إلى المعايير وأفضل الممارسات العالمية، (ج) يُمكن جميع الدول من اكتساب الثقة في فعالية ممارسات الأمن الخاصة بالدول الأخرى.

بناء الثقة في فعالية ممارساتهم الأمنية، ينبغي على الدول اتخاذ خطوات لإعادة الطمأنينة، مثل المشاركة في مراجعات النظراء الدولية؛ ونشر لوائح الأمن النووي الخاصة بها وما يتعلق به من معلومات والتي من شأنها إيضاح الخطوط العريضة لترتيبات الأمن، والإعلان عما لديها من مخزونات اليورانيوم عالي النخصيب والبلوتونيوم، مثل تلك الممارسات تعد حتمية لبناء الثقة العالمية في أمن المواد النووية ولتقييم الفعالية وتحميل الدول المسؤولية.

بناء الثقة في فعالية ممارساتهم الأمنية، ينبغي على الدول الانضمام إلى عضوية المعاهدات التي يخضع لها الإرهاب النووي والحماية المادية للمواد النووية، مثل اتفاقية CPPNM، وتعديلها لعام 2005 واتفاقية ICSANT.

تعزيز الآليات التطوعية، ينبغي على الدول المشاركة في الآليات التطوعية، مثل المساهمة في صندوق الأمن النووي التابع إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمعهد العالمي للأمن النووي أو عن طريق الانضمام إلى الشراكة العالمية للعظماء الثمانية في مواجهة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل.

تأمين المواد العسكرية وغير المدنية وفقاً لذات المعايير المتبعة مع المواد المدنية أو أعلى منها، إن ما يقارب 85% من المخزون العالمي من المواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة لا يخضع للبرامج المدنية في صيغ عديدة ولا تغطيها توجيهات الوكالة الدولية للطاقة الذرية للأمن النووي أو اتفاقية CPPNM وتعديلها لعام 2005، كما لا تخضع لآليات بناء الثقة التطوعية، ينبغي على الدول تأمين تلك المواد وفقاً لذات المعايير المتبعة مع نسبة 15% من المواد الخاضعة للبرامج المدنية أو أعلى منها والاحتفاظ بها، كما يجب عليها التفكير على نحو مبتكر في كيفية بناء الثقة في تلك الجهود - وهو ما لا يمكن إنجازه مع حماية المعلومات الحساسة.



جمعت قمم الأمن النووي أعداداً غير مسبوقه من رؤساء الدول في واشنطن العاصمة (2010) وسيول (2012)، ومن المقرر انعقاد القمة الثالثة في هولندا عام 2014، وقد أثمرت تلك القمم عن اتخاذ إجراءات فعّالة في سبيل تحسين الأمن وتعزيز سبل التعاون، إلا أنه مازال هناك الكثير الذي يجب إنجازه.

التحديات المتبقية

ما زالت المشاركة في محدودة، ومن بين الدول الخمس والعشرين التي تمتلك مواداً نووية صالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة، قامت 18 دولة فقط بالدعوة إلى خلال الخمس سنوات المنصرمة، بينما لم تقم 6 منها بالدعوة إلى مراجعة النظراء على الإطلاق، بالرغم من كونها أداة فعّالة لتعزيز ممارسات الأمن بالدولة وطمأننة الدول الأخرى حول فعالية الأمن بالدولة.

إن الغالبية العظمى من المخزونات العالمية للمواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة - والتي تبلغ نسبتها 85 في المائة تقريباً - تمثل مواداً عسكرية أو مواد غير مدنية وتظل خارج نطاق أي من آليات الأمن النووي الدولية القائمة، لا تغطي توجيهات الأمن النووية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية والمعنية بالمواد العسكرية أو غير المدنية أو اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لعام 2005، كما أنه ليس من الجلي ما إذا كانت تخضع لعمليات تبادل أفضل الممارسات، ومشاركة المعلومات، ومراجعات النظراء، أو غيرها من الآليات التطوعية الرامية إلى بناء أواصر الثقة في فعالية إجراءات الأمن المتبعة في تلك الدول، باستثناء في حالات محدودة حيث تتوافر بعض سبل التعاون الثنائي، على سبيل المثال، فقد قامت كل من الولايات المتحدة وروسيا بوضع مجموعة من التدابير المبتكرة لتوفير حالة من الشفافية والطمأنينة بشأن نسبة ضئيلة من تلك المواد تحت إطار الجهود المبذولة لتعزيز الثقة بشأن أمن هذه المواد.

إن الافتقار إلى نظام عالمي فعّال لتأمين المواد النووية الصالحة للاستخدام في تصنيع الأسلحة يعد تحدياً رئيسياً، وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه منذ عام 2012، ليس هناك بعد نظام عالمي فعّال لتنظيم تأمين المواد النووية، حيث إن كل دولة تعتبر أمن المواد النووية أمراً يخضع لسيادتها الخاصة، وليس مسؤولية مشتركة، تتفاوت كثيراً المناهج المتبعة لتوفير الأمن النووي مع قدر قليل من المساءلة، وذلك على الرغم من أن ضعف الأمن في أي دولة من شأنه التأثير على جميع الدول الأخرى، يتناول مؤشر مبادرة التهديد النووي العديد من العناصر التي تسلط الضوء على هذا القصور الجوهرى:

ما زال الأساس القانوني القائم للأمن النووي العالمي يتسم بالضعف، توفر اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لعام 2005 - توفر أساساً مبدئياً هاماً على صعيد أمن المواد النووية، ومع ذلك، لم يبدأ بعد سريان تعديل 2005 نظراً لعدم التصديق عليه من قبل العدد الأدنى المطلوب من الدول (ثلثا الدول الأعضاء في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية)، لا سيما الولايات المتحدة، ثمة اتفاقية أخرى مُستقلة، وهي الاتفاقية الدولية لمكافحة أعمال الإرهاب النووي، والتي تلزم الدول بتجريم أعمال الإرهاب النووي، ومع ذلك، ثمة قيود تحيط بكل اتفاقية من تلك الاتفاقيات: فهي لا يتم تطبيقها على المستوى العالمي (كما سبق وذكرنا، لم يبدأ بعد سريان تعديل 2005)، ولا تتوفر لديها آليات التنفيذ أو المساءلة؛ تغطي اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لعام 2005 المواد النووية فحسب، والتي لا تمثل سوى 15% فقط من المخزون العالمي من المواد النووية الصالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة.



تطبيق التزامات قمة الأمن النووي. ينبغي على الدول التي لم تف بعد بالالتزامات الصادرة عن قمتي 2010 و 2012 تسريع جهودها للالتزام وتوفير معلومات حول التقدم الذي تم إحرازه.

يمكن الاستعانة بمؤشر مبادرة التهديد النووي كأداة لمساعدة الدول على تحسين أمن المواد النووية عن طريق راب الثغرات الكامنة في نظمهم الخاصة وعن طريق العمل لبناء نظام عالمي فعال للأمن النووي والذي من شأنه تمكين الدول من قياس التقدم المحقق. وتقييم أداء الدول الأخرى. ومساءلة بعضها البعض. نحن نواجه تهديدًا ديناميكيًا. ومن ثم، يجب أن يجري العمل على حماية العالم من كارثة محققة بشكل ديناميكي أيضا.

تعتزم مبادرة التهديد النووي مواصلة تعقب التقدّم الذي يتم تحقيقه وكذلك. كجزء من تلك العملية. مواصلة إتاحة الفرص أمام الحكومات لمراجعة البيانات التي يتم جمعها. وتأكيدها. وتصحيحها. وكما هو مذكور في الإصدار السابق من مؤشر مبادرة التهديد النووي. سوف تسعى المبادرة كذلك إلى الحصول على معلومات من الحكومات. والخبراء. وغيرهم من الجهات المعنية التي ستساعد على تحسين الإصدارات المستقبلية.

الخرائط وجداول النتائج

تتراوح الدرجات الإجمالية والمقدرة حسب الفئة من 0 إلى 100. حيث 100 = أفضل أوضاع أمنية للمواد النووية. ضمن مؤشر مبادرة التهديد النووي. تمثل الدرجات 0 و100 أدنى أو أعلى درجة ممكنة. على التوالي. وفقًا لقياسها بمعايير مؤشر مبادرة التهديد النووي.

تم تحديد عدد الدول الواردة في مؤشر مباداة التهديد النووي وفقًا إلى نطاق خدمة معلومات المخاطرة الصادرة عن وحدة استخبارات الإيكونوميست والتي تتضمن في الأغلب جميع دول العالم.

تستعرض الخرائط والجداول التالية نتائج عالية المستوى لمؤشر مبادرة التهديد النووي. تقدّم الجداول تقديرات ونتائج الدول. سواءً على نحو مجمل أو حسب كل فئة. وكذلك التغييرات التي طرأت منذ إصدار 2012.

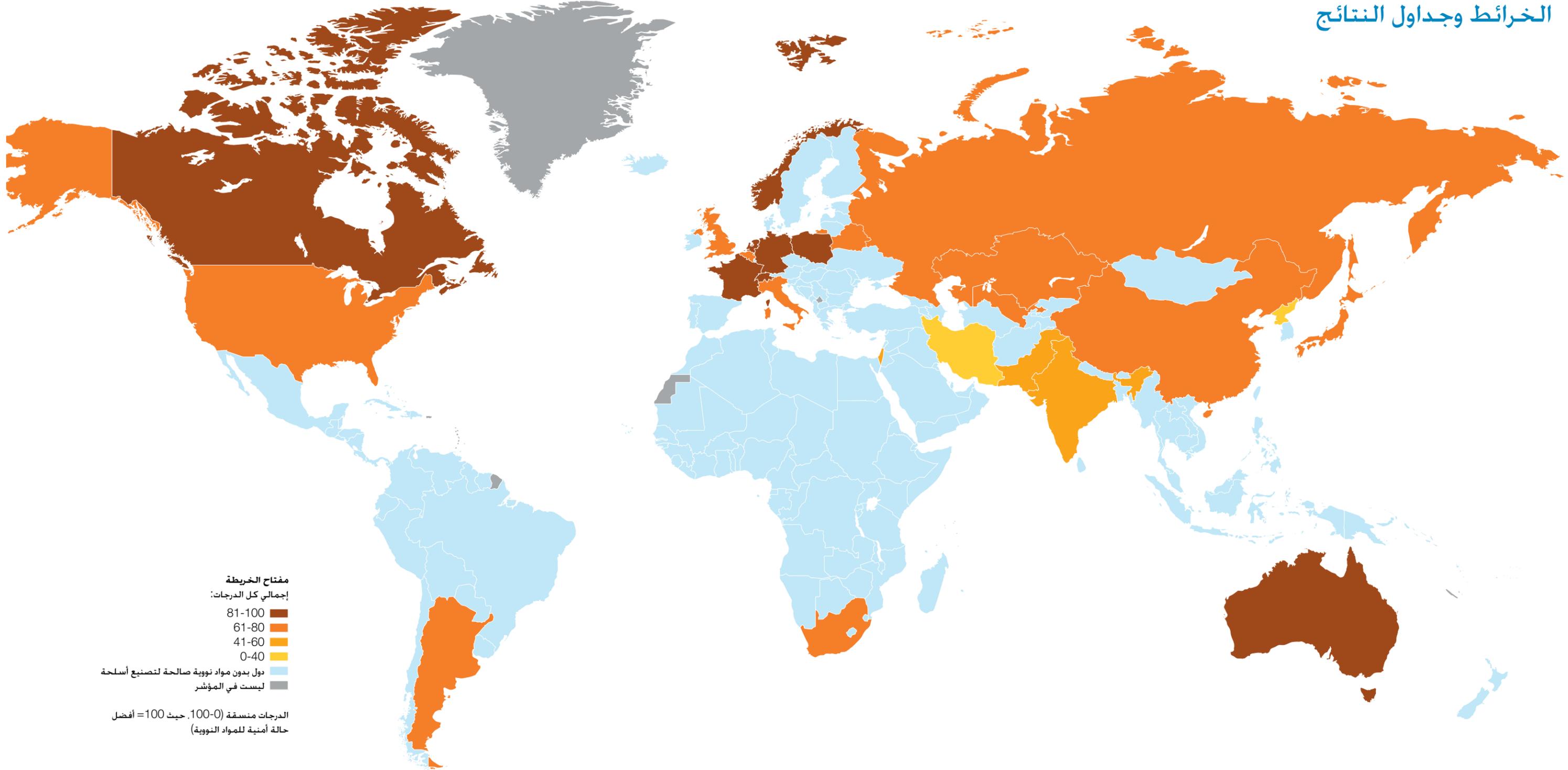
يتم احتساب الدرجات الإجمالية باستخدام المجموع المقدر لدرجات الفئة والمؤشر. يعرض ملحق منهجية وحدة إستخبارات الإيكونوميست مناقشة تفصيلية للفئات والمؤشرات وكيفية تقديرها.

تشير تصنيفات الدول المسبوقه بعلامة (=) إلى تعادل مع دول أخرى.

الدول التي بحوزتها مواد نووية صالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة



الخرائط وجداول النتائج



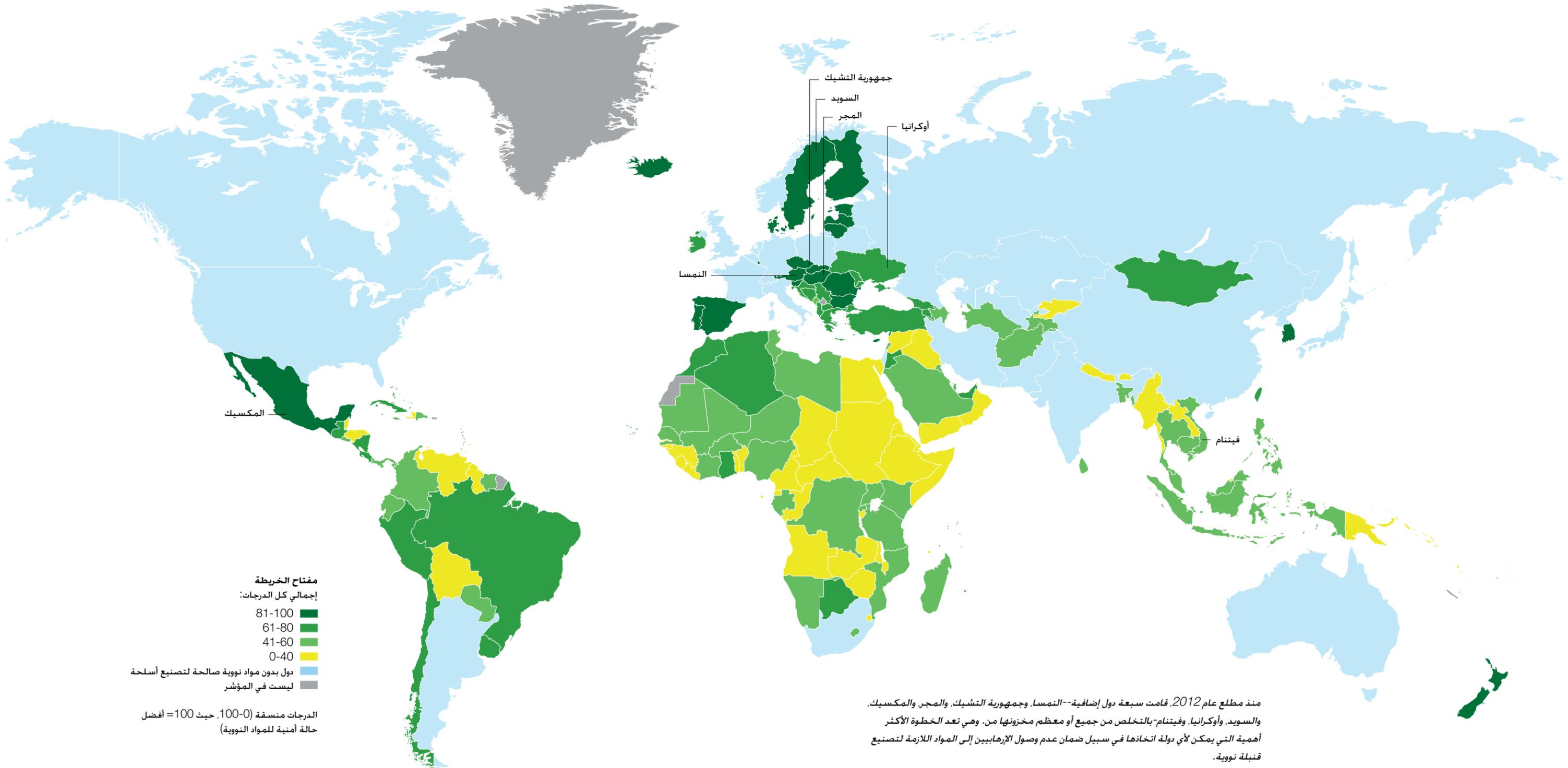
ملخص النتائج: الدول التي بحوزتها مواد نووية صالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة

الدول التي بحوزتها مواد نووية صالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة (متابعة)

1. الكميات والمواقع			2. تدابير الأمن والرقابة			3. المعايير العالمية			4. الالتزامات والقدرات المحلية			5. بيئة المخاطر		
المرتبة/ 25	النتيجة / 100	Δ	المرتبة/ 25	النتيجة / 100	Δ	المرتبة/ 25	النتيجة / 100	Δ	المرتبة/ 25	النتيجة / 100	Δ	المرتبة/ 25	النتيجة / 100	Δ
1	92	+2	1	100	+5	1	100	+8	1	100	-	1	100	+13
2	88	+6	2=	100	+5	2=	100	+17	1	100	-	2	86	-1
3	87	-	3	95	+5	2=	100	-	1	100	-	3	83	-
4	85	+3	4	89	-	4=	100	-	1	100	-	4	82	+1
5	83	+1	5=	84	-	4=	94	+17	1	100	+27	5	79	-
6	82	+1	5=	84	+6	6=	94	-	1	100	-	6	78	-
7=	81	+2	7	83	-5	6=	88	+9	1	100	-	7	77	+1
7=	81	-	8	79	+6	7=	88	+5	1	100	-	8=	75	-
9	80	+5	9=	73	-	7=	88	+6	1	100	-	8=	75	-1
10	79	+7	9=	72	-	7=	88	-	1	100	-	10=	74	-
11=	77	-1	11	67	-	7=	88	-	11=	96	-	10=	74	-
11=	77	-1	12=	62	+6	12	85	-	11=	96	-	12	69	-2
13=	76	+4	12=	62	-	13	83	-	11=	96	-	13	61	-
13=	76	+6	12=	62	-5	14=	82	-	11=	96	-	14=	58	+6
15	73	-	15	60	-	14=	82	+14	15=	92	-	14=	58	-2
16	71	-1	16	57	-6	16	80	+22	15=	92	-	15=	55	-
17	70	-1	17	44	-	17	73	-	17=	89	-	16	51	-1
18=	66	-	18=	34	-	18	71	+6	17=	89	-3	17=	42	-
18=	66	+5	18=	34	-	19	68	-	19	88	-	18	38	+2
20	64	+1	20=	23	-	20	63	-	20	85	-	20	37	-
21	57	+2	20=	23	-	21	58	-	21	81	-	21	35	+1
22	46	+3	22=	22	-	22	57	-5	22	66	-	22	32	-
23	41	+1	22=	22	-	23	55	+8	23	47	-	23	24	-
24	39	-	22=	22	-	24	18	-	24	19	-	24	21	-
25	30	-	25	11	-	25	0	-	25	4	-	25	19	+6

تعرض الدرجات الإجمالية وحسب الفئة والمراتب لعام 2014. يتم تحديد درجات جميع الدول من 0 إلى 100. حيث 100 = أفضل أوضاع أمنية للمواد النووية. = تشير إلى الاستمرار في نفس المرتبة. Δ تشير إلى تغيير في الدرجة بين عامي 2012, 2014. - تشير إلى عدم وجود تغيير بين عامي 2012, 2014.

تعرض الدرجات الإجمالية وحسب الفئة والمراتب لعام 2014. يتم تحديد درجات جميع الدول من 0 إلى 100. حيث 100 = أفضل أوضاع أمنية للمواد النووية. = تشير إلى الاستمرار في نفس المرتبة. Δ تشير إلى تغيير في الدرجة بين عامي 2012, 2014. - تشير إلى عدم وجود تغيير بين عامي 2012, 2014.





الدول التي ليس بحوزتها مواد نووية صالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة (متابعة)

المرتبة / 151	الدرجة / 100	المرتبة / 151
-	99	1 السويد
+2	98	2 نيوزيلندا
-	96	3 الدنمارك
-1	87	4= فنلندا
-	87	4= أيسلندا
-	85	6= باربادوس
-	85	6= سنغافورة
-	81	8 تشيلي
-1	80	9= قبرص
-13	80	9= لوكسمبورج
-	80	9= مالطا
-	78	12= سلوفانيا
-1	78	12= أسبانيا
-	77	14= جزر البهاما
-	77	14= بوتسوانا
-	77	14= كوستاريكا
-	76	17 تايوان
-	75	18= بروناي
-	75	18= الرأس الأخضر
-	75	18= أوروغواي
-	74	21= النمسا
-	74	21= سلوفاكيا
-	72	23 المجر
-	71	24= بوتان
-	71	24= البرتغال
-	71	24= جزر السيشل
-	70	27= كوبا
-1	70	27= جمهورية التشيك
-	70	27= موريشيوس
+2	69	30 ناميبيا
-	68	31 كوريا الجنوبية
-	67	32= لاتفيا
-	67	32= ساموا
-	66	34= إستونيا
-1	66	34= لتوانيا
-	63	36= غانا
-10	63	36= أيرلندا
-	60	38= كرواتيا

= تشير إلى الاستمرار في نفس المرتبة.
Δ تشير إلى تغيير في الدرجة بين عامي 2012, 2014.
- تشير إلى عدم وجود تغيير بين عامي 2012, 2014.

المرتبة / 151	الدرجة / 100	المرتبة / 151
.1	100	ألبانيا
.1	100	النمسا
.1	100	بلغاريا
.1	100	جمهورية التشيك
.1	100	الدنمارك
.1	100	إستونيا
.1	100	فنلندا
.1	100	المجر
.1	100	لاتفيا
.1	100	لتوانيا
.1	100	المكسيك
.1	100	البرتغال
.1	100	رومانيا
.1	100	سلوفاكيا
.1	100	سلوفانيا
.1	100	كوريا الجنوبية
.1	100	أسبانيا
.1	100	السويد
19=	96	أيسلندا
19=	96	الصرب
21=	93	أرمينيا
21=	93	البوسنة والهرسك
21=	93	تركيا
21=	93	أوكرانيا
26=	89	جواتيمالا
26=	89	نيكاراجوا
28	87	أوروغواي
29=	85	نيوزيلندا
29=	85	الإمارات العربية المتحدة
31=	83	الجزائر
31=	83	مقدونيا
31=	83	طاجيكستان
34=	80	غانا
34=	80	إندونيسيا
34=	80	مالطا
34=	80	المغرب
34=	80	تايوان

تعرض الدرجات الإجمالية وحسب الفئة والمراتب لعام 2014. يتم تحديد درجات جميع الدول من 0 إلى 100. حيث 100 = أفضل أوضاع أمنية للمواد النووية.

المرتبة / 151	الدرجة / 100	المرتبة / 151
.1	100	الدنمارك
.1	100	فنلندا
.1	100	لتوانيا
.1	100	أسبانيا
.1	100	أوكرانيا
6=	93	أرمينيا
6=	93	جمهورية التشيك
6=	93	جورجيا
6=	93	لاتفيا
6=	93	مالطا
6=	93	المكسيك
6=	93	رومانيا
6=	93	سلوفاكيا
6=	93	سلوفانيا
6=	93	الإمارات العربية المتحدة
16	87	السويد
17=	85	النمسا
17=	85	البحرين
17=	85	تشيلي
17=	85	كرواتيا
17=	85	قبرص
17=	85	المجر
17=	85	ليبيا
17=	85	لوكسمبورج
17=	85	مقدونيا
17=	85	مولدوفا
17=	85	المملكة العربية السعودية
17=	85	تركمنستان
29=	80	أذربيجان
29=	80	بلغاريا
29=	80	إستونيا
29=	80	اليونان
29=	80	الأردن
29=	80	المغرب
29=	80	بنما
29=	80	البرتغال
37=	78	الجزائر
37=	78	فيجي

= تشير إلى الاستمرار في نفس المرتبة.
Δ تشير إلى تغيير في الدرجة بين عامي 2012, 2014.
- تشير إلى عدم وجود تغيير بين عامي 2012, 2014.

ملخص النتائج: الدول التي ليس بحوزتها



المرتبة / 151	الدرجة / 100	المرتبة / 151
1	99	الدنمارك
2=	96	فنلندا
2=	96	السويد
4	93	أسبانيا
5	91	سلوفانيا
6=	90	لتوانيا
6=	90	سلوفاكيا
8=	88	جمهورية التشيك
8=	88	لاتفيا
10=	87	النمسا
10=	87	المجر
12	86	نيوزيلندا
13=	85	المكسيك
13=	85	البرتغال
15	84	مالطا
16=	83	إستونيا
16=	83	رومانيا
18=	82	أيسلندا
18=	82	كوريا الجنوبية
20=	81	بلغاريا
20=	81	قبرص
20=	81	لوكسمبورج
23=	79	أوكرانيا
23=	79	الإمارات العربية المتحدة
25	75	أرمينيا
26=	74	تشيلي
26=	74	كرواتيا
26=	74	كوبا
26=	74	الصرب
30=	73	أيرلندا
30=	73	مقدونيا
32	72	اليونان
33=	70	البيرو
33=	70	تركيا
33=	70	أوروغواي
36=	69	ألبانيا
36=	69	الأردن
36=	69	منغوليا

تعرض الدرجات الإجمالية وحسب الفئة والمراتب لعام 2014. يتم تحديد درجات جميع الدول من 0 إلى 100. حيث 100 = أفضل أوضاع أمنية للمواد النووية.

الدول التي ليس بحوزتها مواد نووية صالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة (متابعة)

المرتبة / 151	الدرجة / 100	النتيجة الإجمالية
39=	68	جورجيا
39=	68	غانا
41=	67	الجزائر
41=	67	البوسنة والهرسك
41=	67	البرازيل
41=	67	المغرب
45	66	كوستاريكا
46	64	نيكاراجوا
47=	63	مولدوفا
47=	63	جزر سينشيلي
47=	63	تايبوان
50=	62	بوتسوانا
50=	62	جواتيمالا
52	60	سنغافورة
53=	59	مونتينيغرو
53=	59	قطر
53=	59	طاجيكستان
56=	58	أذربيجان
56=	58	النيجر
56=	58	رواندا
56=	58	تونس
60=	57	البحرين
60=	57	جمهورية الكونغو الديمقراطية
60=	57	جامايكا
63=	56	مالي
63=	56	نيجيريا
63=	56	بنما
66=	55	جمهورية الدومينيكان
66=	55	الجابون
66=	55	إندونيسيا
66=	55	باراجواي
66=	55	الفلبين
66=	55	تركمنستان
72	54	بنغلاديش
73=	53	كولومبيا
73=	53	ساحل العاج
73=	53	السلفادور
73=	53	فيجي

نعرض الدرجات الإجمالية وحسب الفئة والمراتب لعام 2014. يتم تحديد درجات جميع الدول من 0 إلى 100. حيث 100 = أفضل أوضاع أمنية للمواد النووية.

3. المعايير العالمية

المرتبة / 151	الدرجة / 100	المعيار العالمي
37=	78	كينيا
37=	78	تونس
41=	75	أيرلندا
41=	75	نيوزيلندا
41=	75	الفلبين
41=	75	كوريا الجنوبية
45=	73	أفغانستان
45=	73	البنان
45=	73	البوسنة والهرسك
45=	73	جمهورية الدومينيكان
45=	73	منغوليا
45=	73	الصرب
45=	73	تركيا
52=	71	كوبا
52=	71	الغابون
52=	71	ليسوتو
52=	71	مالي
52=	71	موريتانيا
52=	71	نيجيريا
52=	71	نيجيريا
59=	67	كمبوديا
59=	67	طاجيكستان
61=	65	بنغلاديش
61=	65	البرازيل
61=	65	جمهورية الكونغو الديمقراطية
61=	65	ساحل العاج
61=	65	السلفادور
61=	65	الكويت
61=	65	لبنان
61=	65	باراجواي
61=	65	جزر سينشيلي
70=	60	كولومبيا
70=	60	أيسلندا
70=	60	(الجيل الأسود)
70=	60	فيتنام
74=	58	جمهورية أفريقيا الوسطى
74=	58	كوستاريكا
74=	58	غانا

= تشير إلى الاستمرار في نفس المرتبة. Δ تشير إلى تغيير في الدرجة بين عامي 2012, 2014. - تشير إلى عدم وجود تغيير بين عامي 2012, 2014.

4. الالتزامات والقدرات المحلية

المرتبة / 151	الدرجة / 100	الالتزامات والقدرات المحلية
39=	79	كوبا
39=	79	قبرص
39=	79	اليونان
39=	79	أيرلندا
39=	79	لوكسمبورج
44=	78	الأردن
44=	78	منغوليا
46=	76	كرواتيا
46=	76	مولدوفا
46=	76	تنزانيا
46=	76	أوغندا
50	75	البرازيل
51=	74	بوتسوانا
51=	74	نيجيريا
53=	73	جمهورية الكونغو الديمقراطية
53=	73	جورجيا
55	72	رواندا
56	69	أذربيجان
57=	67	قطر
57=	67	سورينام
59	66	بنغلاديش
60	64	مونتينيغرو
61	62	كوستاريكا
62=	60	تشيلي
62=	60	جامايكا
62=	60	نيجيريا
62=	60	الفلبين
66	58	ناميبيا
67=	55	بوركينافاسو
67=	55	الإكوادور
67=	55	مالي
67=	55	جزر سينشيلي
67=	55	سنغافورة
67=	55	تونس
73	52	كولومبيا
74=	51	أفغانستان
74=	51	كينيا
74=	51	لبنان

نعرض الدرجات الإجمالية وحسب الفئة والمراتب لعام 2014. يتم تحديد درجات جميع الدول من 0 إلى 100. حيث 100 = أفضل أوضاع أمنية للمواد النووية.

الدول التي ليس بحوزتها مواد نووية صالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة (متابعة)

5. بيئة المخاطرة

المرتبة / 151	الدرجة / 100	بيئة المخاطرة
38=	60	ليسوتو
40=	59	بيليز
40=	59	البرازيل
40=	59	الإمارات العربية المتحدة
43=	58	بلغاريا
43=	58	جامايكا
43=	58	السنغال
46	57	المكسيك
47=	56	السلفادور
47=	56	زامبيا
49=	55	منغوليا
49=	55	رواندا
49=	55	تونجا
49=	55	ترينداد وتوباغو
49=	55	فانواتو
49=	55	فيتنام
55=	54	اليونان
55=	54	بيرو
55=	54	قطر
58=	53	جمهورية الدومينيكان
58=	53	مدغشقر
58=	53	رومانيا
58=	53	سورينام
58=	53	سوازيلاند
63=	52	الجابون
63=	52	الكويت
63=	52	موزمبيق
66=	51	ماليزيا
66=	51	مونتينيغرو
66=	51	عمان
66=	51	بنما
70=	50	غيانا
70=	50	مقدونيا
70=	50	باراجواي
70=	50	سريلانكا
70=	50	تيمور الشرقية
75=	49	جيبوتي
75=	49	مالاوي

= تشير إلى الاستمرار في نفس المرتبة. Δ تشير إلى تغيير في الدرجة بين عامي 2012, 2014. - تشير إلى عدم وجود تغيير بين عامي 2012, 2014.



الدول التي ليس بحوزتها مواد نووية صالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة (متابعة)

5. بيئة المخاطرة		
المرتبة / 151	الدرجة / 100	المرتبة / 151
+7	49	جزر سليمان
+1	49	تايلاند
+1	48	إثيوبيا
-	47	بنين
+4	47	ساحل العاج
+2	47	فيجي
-	47	الصرب
-1	46	بوليفيا
+1	46	كولومبيا
+8	46	الأردن
-	46	لاوس
-1	45	البحرين
+1	45	ليبيريا
+1	45	ساو تومي وبرينسيبي
-	44	أنجولا
-3	44	الكونغو (برازافيل)
-1	44	جامبيا
-	44	جواتيمالا
+6	44	نيجيريا
+1	43	الإكوادور
-3	42	مالي
+2	42	زيمبابوي
-9	41	بوركينافاسو
-	41	نيبال
+1	41	بابوا غينيا الجديدة
+3	41	تونس
-5	40	الكاميرون
-1	40	أوكرانيا
+2	40	فنزويلا
-1	39	تركيا
+3	38	المملكة العربية السعودية
-	38	تنزانيا
-	38	تركمينستان
-4	37	بوروندي
-	37	إريتريا
-13	37	جورجيا
-	37	هندوراس
+1	37	نيكاراجوا

= تشير إلى الاستمرار في نفس المرتبة.
Δ تشير إلى تغيير في الدرجة بين عامي 2012, 2014.
- تشير إلى عدم وجود تغيير بين عامي 2012, 2014.



الدول التي ليس بحوزتها مواد نووية صالحة للاستخدام لتصنيع الأسلحة (متابعة)

3. المعايير العالمية		
المرتبة / 151	الدرجة / 100	المرتبة / 151
-	58	نيكاراجوا
-	58	بيرو
-	55	جمهورية فيرغيزستان
-	55	سريلانكا
-	53	جيبوتي
-	53	جامايكا
-	53	مدغشقر
-	53	قطر
-	51	جزر القمر
-	51	غينيا - بيساو
-	47	هندوراس
-	47	عمان
-	45	بوركينافاسو
-	45	الإكوادور
-	45	جواتيمالا
-	45	إندونيسيا
-	45	موزمبيق
+7	45	رواندا
-	45	السنغال
+7	45	سوازيلاند
+7	45	توجو
-	45	أوروغواي
+7	42	ماليزيا
-	42	سنغافورة
+7	42	تايلاند
-	40	جزر البهاما
+25	40	العراق
-	40	اليمن
-	38	غينيا
-	38	غيانا
-	33	بوليفيا
-	33	بوتسوانا
-	33	بوروندي
-	33	الكاميرون
-	33	الرأس الأخضر
+8	33	لاوس
-	33	مالاوي
-	33	ناميبيا

= تشير إلى الاستمرار في نفس المرتبة.
Δ تشير إلى تغيير في الدرجة بين عامي 2012, 2014.
- تشير إلى عدم وجود تغيير بين عامي 2012, 2014.

4. الالتزامات والقدرات المحلية		
المرتبة / 151	الدرجة / 100	المرتبة / 151
-	51	باراجواي
+21	49	ساحل العاج
-	48	فنزويلا
-	47	الكاميرون
-	46	تركمينستان
-	44	البحرين
-	44	الجابون
-	41	جمهورية الدومينيكان
-	41	السلفادور
-	41	بنما
-	41	سريلانكا
+4	39	العراق
-	39	ليبيا
+4	39	فيتنام
-	38	موزمبيق
-	37	فيجي
+4	37	جمهورية فيرغيزستان
+9	37	فانواتو
-	36	الرأس الأخضر
-	35	مصر
-	35	مدغشقر
-	35	ماليزيا
-	35	موريشيوس
-	35	تايلاند
-	33	بوليفيا
-	33	تونجا
-	33	ترينداد وتوباغو
-	30	هندوراس
-	30	السنغال
+4	30	توجو
-	28	جامبيا
+4	28	الكويت
-	26	باربادوس
-	26	بيليز
-	26	بوتان
-	26	بروني
-	26	كمبوديا
-	26	إثيوبيا

تعرض الدرجات الإجمالية وحسب الفئة والمراتب لعام 2014. يتم تحديد درجات جميع الدول من 0 إلى 100. حيث 100 = أفضل أوضاع أمنية للمواد النووية.

النتيجة الإجمالية		
المرتبة / 151	الدرجة / 100	المرتبة / 151
+2	53	ناميبيا
-4	52	كينيا
-	51	تنزانيا
+14	51	فيتنام
-	50	لبنان
-	50	أوغندا
+1	49	الإكوادور
+5	49	ليسوتو
-3	48	بوركينافاسو
+3	48	ليبيا
-1	48	سريلانكا
-	47	الرأس الأخضر
+6	47	الكويت
+3	46	مدغشقر
+1	46	المملكة العربية السعودية
-	45	جزر البهاما
-	45	موزمبيق
+4	43	أفغانستان
-	43	موريشيوس
+2	43	السنغال
+2	42	ماليزيا
-	42	سورينام
-	41	كمبوديا
+1	41	موريتانيا
+2	41	تايلاند
-2	40	الكاميرون
-1	40	عمان
-2	39	جمهورية فيرغيزستان
+3	39	سوازيلاند
+2	39	ترينداد وتوباغو
-	38	هندوراس
-	37	بوليفيا
-1	37	جمهورية أفريقيا الوسطى
-	37	جيبوتي
-1	37	تونجا
-	36	باربادوس
+3	36	توجو
-	35	بروناي

تعرض الدرجات الإجمالية وحسب الفئة والمراتب لعام 2014. يتم تحديد درجات جميع الدول من 0 إلى 100. حيث 100 = أفضل أوضاع أمنية للمواد النووية.



الدول التي ليس بحوزتها مواد نووية لمواد النووية الصالحة لصنع الأسلحة (متابعة)

المرتبة / 151	الدرجة / 100	المرتبة / 151
+1	37	110= سيراليون
-	36	116= غينيا الاستوائية
-	36	116= موريتانيا
-	36	116= المغرب
+1	36	116= أوغندا
-	35	120= الجزائر
-	35	120= تشاد
+4	35	120= هايتي
-12	34	123= أرمينيا
+4	34	123= ميانمار
+1	33	125= كمبوديا
-3	33	125= جمهورية أفريقيا الوسطى
-	33	125= جزر القمر
-	33	125= إندونيسيا
-4	32	129= مصر
-1	32	129= لبنان
-5	32	129= توجو
-	31	132= غينيا - بيساو
-	30	133= غينيا
-16	29	134= البوسنة والهرسك
-3	29	134= جمهورية الكونغو الديمقراطية
-	29	134= الفلبين
-13	27	137= ألبانيا
-2	26	138= بنغلاديش
-13	26	138= كينيا
-12	26	138= جمهورية فيرغيزستان
-14	25	141= مولدوفا
-	23	142= أذربيجان
+5	22	143= العراق
-1	22	143= طاجيكستان
+8	21	145= ليبيا
-13	19	146= نيجيريا
-	18	147= السودان
-9	16	148= سوريا
+3	16	148= اليمن
-	13	150= الصومال
-	2	151= أفغانستان

= تشير إلى الاستمرار في نفس المرتبة.
Δ تشير إلى تغيير في الدرجة بين عامي 2012, 2014.
- تشير إلى عدم وجود تغيير بين عامي 2012, 2014.

المرتبة / 151	الدرجة / 100	المرتبة / 151
-	26	109= لاوس
-	26	109= ميانمار
-	26	109= نيبال
-	26	109= عمان
-	26	109= بابوا غينيا الجديدة
-	26	109= ساموا
-	26	109= سيراليون
-	26	109= جزر سليمان
-	26	109= سوريا
-	24	124= أنجولا
-	24	124= جزر البهاما
-	24	124= جمهورية أفريقيا الوسطى
-	24	124= جزر القمر
-	24	124= هايتي
-	22	129= ليسوتو
-	22	129= ملاوي
+5	22	129= موريتانيا
-	22	129= سوازيلاند
-	20	133= غيانا
-	20	133= المملكة العربية السعودية
-	20	133= السودان
-	20	133= اليمن
-	20	133= زامبيا
-	17	138= بوروندي
-	17	138= تشاد
+8	17	138= الكونغو (برازافيل)
-	17	138= زيمبابوي
-	15	142= بنين
-	15	142= جيبوتي
-	15	142= إريتريا
-	15	142= تيمور الشرقية
-	9	146= غينيا الاستوائية
-	9	146= غينيا
-	9	146= غينيا - بيساو
-	9	146= ليبيريا
-	9	146= ساو تومي وبرينسيبي
-	9	146= الصومال

تعرض الدرجات الإجمالية وحسب الفئة والمراتب لعام 2014. يتم تحديد درجات جميع الدول من 0 إلى 100. حيث 100 = أفضل أوضاع أمنية للمواد النووية.

الدول التي ليس بحوزتها مواد نووية الصالحة لصنع الأسلحة (متابعة)

المرتبة / 151	الدرجة / 100	المرتبة / 151
-	33	107= السودان
-	33	107= تنزانيا
+8	33	107= ترينداد وتوباغو
-	33	107= أوغندا
+7	27	119= مصر
-	27	119= ليبيريا
-	27	119= موريشيوس
-	27	119= تايوان
-	25	123= غينيا الاستوائية
-	25	123= جزر سليمان
-	25	123= تونجا
-	20	126= بنين
-	20	126= هايتي
-	20	126= سيراليون
-	20	126= سوريا
-	15	130= أنجولا
-	15	130= بيليز
-	15	130= نيبال
+8	15	130= بابوا غينيا الجديدة
-	15	130= زامبيا
-	13	135= ساو تومي وبرينسيبي
-	13	135= تيمور الشرقية
-	7	137= بروناي
-	7	137= تشاد
-	7	137= الكونغو (برازافيل)
-	7	137= إريتريا
-	7	137= إثيوبيا
-	7	137= ميانمار
-	7	137= ساموا
-	7	137= فانواتو
-	7	137= فنزويلا
-	7	137= زيمبابوي
-	0	147= باربادوس
-	0	147= بوتان
-	0	147= جامبيا
-	0	147= الصومال
-	0	147= سورينام

= تشير إلى الاستمرار في نفس المرتبة.
Δ تشير إلى تغيير في الدرجة بين عامي 2012, 2014.
- تشير إلى عدم وجود تغيير بين عامي 2012, 2014.

المرتبة / 151	الدرجة / 100	المرتبة / 151
-	35	114= جزر القمر
-	35	114= غيانا
+11	34	117= العراق
+2	34	117= لاوس
-	33	119= بيليز
-	33	119= ملاوي
-	33	119= ساموا
+2	33	119= جزر سليمان
+3	33	119= فانواتو
+1	33	119= فنزويلا
-	32	125= بوتان
+2	32	125= مصر
-	29	127= غينيا - بيساو
-	29	127= زامبيا
-1	28	129= بوروندي
+1	28	129= سيراليون
-	27	131= أنجولا
-	27	131= إثيوبيا
-	27	131= نيبال
+2	27	131= بابوا غينيا الجديدة
-	26	135= بنين
+1	26	135= هايتي
-	25	137= ليبيريا
+3	25	137= تيمور الشرقية
+1	25	137= اليمن
-1	24	140= جامبيا
-	24	140= غينيا
+2	23	142= ميانمار
-	23	142= السودان
+2	22	144= الكونغو (برازافيل)
-	22	144= غينيا الاستوائية
+1	22	144= زيمبابوي
-	21	147= ساو تومي وبرينسيبي
-3	21	147= سوريا
-	20	149= تشاد
-	19	150= إريتريا
-	7	151= الصومال

تعرض الدرجات الإجمالية وحسب الفئة والمراتب لعام 2014. يتم تحديد درجات جميع الدول من 0 إلى 100. حيث 100 = أفضل أوضاع أمنية للمواد النووية.



معلومات حول لجنة الخبراء الدوليين

عند وضع مؤشر مبادرة التهديد النووي (NTI). جمعت وحدة مختبرات الإيكونوميست (EIU) ومبادرة التهديد النووي كبار الخبراء في أمن المواد النووية ذات الصلة من مختلف أنحاء العالم. تضمنت تلك المجموعة خبراء من دول بحوزتها أسلحة نووية ودول ليس بحوزتها أسلحة نووية ومن دول نامية ومتقدمة ويتمتعون بخبرة عميقة وثرية في هذا المجال. تم تغيير اللجنة وتوسيع نطاقها إلى حد طفيف عن تلك الخاصة بمؤشر مبادرة التهديد النووي لعام 2012. واشتملت على خبراء من الأرجنتين وأستراليا والصين وفرنسا والهند واليابان وكازاخستان وباكستان وروسيا وجمهورية جنوب أفريقيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وفيتنام كما كان أحدهم ممثلًا للمعهد العالمي للأمن النووي (WINS) وأحدهم مسؤولًا سابق في الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA).

قدمت اللجنة مشورتها إلى مبادرة التهديد النووي لمواد النووية الصالحة لصنع الأسلحة بخصوص اختيار المؤشرات وتحديد أهميتها النسبية. ولقد لعب أعضاء اللجنة دورًا بارزًا في تقييم الخيارات (على سبيل المثال. المؤشرات الجديدة أو المعدلة) لتعزيز مؤشر NTI. والتي تم إدراج الكثير منها ضمن هذا الإصدار من المؤشر. ساعدت إسهامات اللجنة في ان يكتسب مؤشر المبادرة منظورًا دوليًا يعكس تعكس النقاش العالمي الدائر حول أهم أولويات الأمن النووي.

لا يمثل أعضاء اللجنة مصالح الدول المنتمين إليها أو يقمّون دول بعينها. بل إنهم مضطّعون بدور استشاري فقط تحت إطار خبراتهم الشخصية وليس المهنية. لا تمثل المشاركة في اللجنة تبني جميع عناصر مؤشر NTI أو ما يتوصل إليه من نتائج أو توصيات. بل على النقيض. أظهرت اجتماعات اللجنة مجموعة واسعة النطاق ومتباينة من الآراء وأبرزت الحاجة إلى الحوار المتواصل حول الأولويات.

دورين آيين زميل بحثي أول. معهد كازخستان للدراسات الإستراتيجية. تحت قيادة رئيس جمهورية كازاخستان

ماثيو بان أستاذ ممارسة. معهد بيلفر للعلوم والعلاقات الدولية. كلية جون إف كندي للحكم. جامعة هارفارد

جون كارلسون مستشار. NTI؛ المدير العام السابق للمكتب الأسترالي لإجراءات الحماية ومنع انتشار الأسلحة النووية

فيليب دينيير مستشار الشؤون النووية. الوفد الفرنسي للشؤون الاستراتيجية

أناتولي إس دساكوف أستاذ الفيزياء. معهد موسكو للفيزياء والتكنولوجيا

روجر هوسلي مدير تنفيذي. المعهد العالمي للأمن النووي

فيروز خان محاضر. الكلية البحرية الأمريكية للدراسات العليا؛ قائد لواء متقاعد في الجيش الباكستاني

فرانس ماشيلو مدير أول. الخدمات الأمنية. شركة جنوب أفريقيا للطاقة النووية

أنيتا نيلسون مديرة تنفيذية. إيه إن وشركاه؛ مستشارة. اتحاد العلماء الأمريكيين؛ زميل أول لـ CITS. جامعة جورجيا؛ المدير السابق لمكتب الوكالة الدولية للطاقة الذرية للأمن النووي؛ نائب المدير السابق لمصلحة التفتيش السويدية للطاقة النووية

راؤول راكانا أستاذ. عدم انتشار الأسلحة النووية لمؤسسة الأمن العالمي؛ الرئيس السابق لمجلس إدارة السلطة التنظيمية النووية بالأرجنتين

سكوت دي ساجان أستاذ العلوم السياسية والزميل الأول في كارولين اس جي مونرو

شيل كانت شيمما زميل مُمَيَّز. مركز دراسات الطاقة الجوية. السفير السابق للهند في النمسا. والممثل الدائم للهند في الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

تاتسو سوزوكي نائب رئيس مجلس إدارة المفوضية اليابانية للطاقة الذرية؛ العضو السابق بمجلس مؤتمرات بوجواش المعني بالعلوم والشؤون العالمية

أستاذ مساعد للعلوم السياسية. أكاديمية فيتنام الدبلوماسية

هيو زانج شريك بحثي أول. مركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية. كلية جون إف كندي للحكم. جامعة هارفارد



نبذة حول مبادرة التهديد النووي ووحدة استخبارات الإيكونوميست

وحدة الإيكونوميست الاستخبارية www.eiu.com

تعد وحدة استخبارات الإيكونوميست (EIU) الذراع المعني بالمعلومات في مجموعة الإيكونوميست (The Economist Group). ناشر مجلة *The Economist*. فمن خلال شبكة عالمية تتكون من مئات المحللين والمساهمين. تعمل وحدة استخبارات الإيكونوميست على نحو متواصل على تقييم وتوقع الأوضاع السياسية والاقتصادية والتجارية في أكثر من 200 دولة، وباعتبارها أكبر مزود لمخابرات الدول على مستوى العالم. تعمل وحدة استخبارات الإيكونوميست على مساعدة المسؤولين التنفيذيين والحكومات والمؤسسات عن طريق توفير تحليل حيادي ومحل ثقة للأمور في التوقيت المناسب.

مبادرة التهديد النووي www.nti.org

مبادرة التهديد النووي (NTI) منظمة حيادية غير ربحية تهدف إلى تعزيز الأمن العالمي من خلال الحد من مخاطرة استخدام الأسلحة النووية، والبيولوجية، والكيميائية والقضاء عليها. تأسست في عام 2001 بواسطة السيناتور سام نان ومؤسس CNN نيد ترنر. ويتولى قيادة مبادرة الأمن النووي مجلس إدارة دولي مجلس إدارة دولي قيادة مبادرة التهديد النووي.

تعمل مبادرة التهديد النووي على رآب الثغرات الكامنة بين التهديدات العالمية التي تمثلها الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والاستجابة العالمية لتلك التهديدات، وإدراكاً منها لحقيقة أن الحكومات لديها أغلب الموارد والسلطات المعنية بالعمل على نطاق واسع للحد من التهديدات. تعمل مبادرة التهديد النووي على تعزيز الفاعلية -- فنجاحنا لا يعتمد فقط على ما نقوم بفعله، بل كذلك على ما يمكننا إقناع الآخرين بفعله.

لهذا السبب. ومنذ تأسيسها في عام 2001، تعمل مبادرة التهديد النووي على قيادة الطريق أمام الحد من التهديدات. دون الاكتفاء بالإشارة إليها فحسب. فمن خلال تصميم مشروعاتنا وتطبيقها للحد مباشرة من التهديدات الكامنة، توضح مبادرة التهديد النووي كيف يمكن للحكومات تقليل تلك التهديدات على نحو أسرع وأدكى وعلى نطاق واسع.

يتم توجيه أنشطة المنظمة بواسطة رئيس مجلس إدارة مشترك ومسؤول تنفيذي هو السيد سام نان والرئيس جوان روهلفينج وتستقي معلوماتها من كبار الشخصيات في مجالات العلوم والأعمال والأمن الدولي والذين يعملون كمستشارين وأعضاء في مجلس إدارة مبادرة التهديد النووي.